

ورقة الاخبار

صادرة من قبل دائرة اجراء القدس

المحكوم عليها : كريمه صفوري - المجهولة مكان الاقامة .

الاعلام : رقمه : ٦٠/١١٥٠ ، تاريخه : ٦٠/٦/١١ ، محل صدوره : محكمة بداية القدس ، المحكوم به : ٨ دنانير و ٦٥٠ فلساً .

يجب عليك أن تؤدي في ظرف شهر واحد اعتباراً من تاريخ نشر هذا الاخبار الى النائب العام بالقدس ، المبلغ المذكور أعلاه المحكوم به بموجب اعلان الحكم المين رقمه وتاريخه أعلاه واذا انقضت هذه المدة ولم تؤدي الدين المذكور أو لم تبني تسوية التأدية فتضطر دائرة الاجراء لمباشرة المعاملات التنفيذية اللازمة قانوناً بحقك .

ورقة الاخبار

صادرة من قبل دائرة اجراء القدس

المحكوم عليه : محمود خليل من نابلس والمجهول مكان الاقامة .

الاعلام : رقمه : ٥٨/٣٠٩ ، تاريخه : ٥٩/٣/٣١ ، محل صدوره : محكمة بداية القدس ، المحكوم به : ١٩ ديناراً و ٢٠٠ فلس لقاء الرسوم المؤجلة .

يجب عليك أن تؤدي في ظرف شهر واحد اعتباراً من تاريخ نشر هذا الاخبار الى النائب العام بالقدس ، المبلغ المذكور أعلاه المحكوم به بموجب اعلان الحكم المين رقمه وتاريخه أعلاه واذا انقضت هذه المدة ولم تؤدي الدين المذكور أو لم تبني تسوية التأدية فتضطر دائرة الاجراء لمباشرة المعاملات التنفيذية اللازمة قانوناً بحقك .

ورقة الأخبار

صادرة من قبل دائرة اجراء القدس

المحكوم عليه : يوسف نمر من نابلس والمجهول مكان الاقامة .

الاعلام : رقمه : ٥٨/٣٠٩ ، تاريخه : ٥٩/٣/٣١ ، محل صدوره : محكمة بداية القدس ، المحكوم به : ١٩ ديناراً و ٢٠٠ فلس لقاء الرسوم المؤجلة .

يجب عليك أن تؤدي في ظرف شهر واحد اعتباراً من تاريخ نشر هذا الاخبار الى النائب العام بالقدس ، المبلغ المذكور أعلاه المحكوم به بموجب اعلان الحكم المين رقمه وتاريخه أعلاه واذا انقضت هذه المدة ولم تؤدي الدين المذكور أو لم تبني تسوية التأدية فتضطر دائرة الاجراء لمباشرة المعاملات التنفيذية اللازمة قانوناً بحقك .

ورقة الاخبار

صادرة من قبل دائرة اجراء القدس

المحكوم عليها : صبيحة الطبري - المجهولة مكان الاقامة .

الاعلام : رقمه : ٥٨/٢٣٠ ، تاريخه : ٥٩/٣/٣١ ، محل صدوره : محكمة بداية القدس ، المحكوم به : ٢٠٣ دنانير و ١٣٥ فلساً لقاء الرسوم المؤجلة .

يجب عليك أن تؤدي في ظرف شهر واحد اعتباراً من تاريخ نشر هذا الاخبار الى النائب العام بالقدس ، المبلغ المذكور أعلاه المحكوم به بموجب اعلان الحكم المين رقمه وتاريخه أعلاه واذا انقضت هذه المدة ولم تؤدي الدين المذكور أو لم تبني تسوية التأدية فتضطر دائرة الاجراء لمباشرة المعاملات التنفيذية اللازمة قانوناً بحقك .



الجمهورية الهاشمية للمملكة الاردنية الهاشمية

صان : السبت ١٨ محرم سنة ١٣٨١ هـ - الموافق ١ تموز سنة ١٩٦١ م العدد ١٥٥٧

الفهرس

صفحة	
٨٣٢	قانون مؤقت رقم (١٩) لسنة ١٩٦١ « القانون المعدل لقانون دعاوى الحكومة »
٨٣٣	اتفاقية ثقافية بين جمهورية الصين الوطنية والمملكة الاردنية الهاشمية
٨٣٤	اتفاقية ثقافية بين الباكستان والاردن
٨٣٧	ملحق ثاني للاتفاقية الفنية الموقعة بين حكومة جمهورية المانيا الاتحادية وحكومة المملكة الاردنية الهاشمية
٨٣٩	رابط دائرة الاصلاح الريفي والقروض والمنح بوزارة الزراعة
٨٣٩	قرار إعفاء من الرسوم الجمركية
٨٤٠	اتفاقية بين وزير المالية وبين السيدين حسن الديراية وجميل الذهبي
٨٤٢	تعليمات استيفاء رسوم التلقيح الاصطناعي
٨٤٣	نظام رقم (٣٧) لسنة ١٩٦١ « نظام التبغ »
٨٤٣	أمر دفاع رقم (٢١) لسنة ١٩٦١
٨٤٤	نظام رقم (٥) لسنة ١٩٦١ صادر عن وزير الزراعة
٨٤٤	قرار آثار رقم (٢) لسنة ١٩٦١ صادر عن وزير التربية والتعليم / الآثار

هكذا من أجل

نعم الحسين بن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور ،

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦١/٥/١٣ ،

تصادق — بمقتضى المادة (٣١) من الدستور — على القانون الآتي ونأمر بإصداره ووضع موضح التنفيذ المؤقت وإضافته الى قوانين الدولة على أساس عرضه على مجلس الأمة في أول اجتماع يعقده :

قانون مؤقت رقم (١٩) لسنة ١٩٦١

القانون المعدل لقانون دعاوى الحكومة

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (القانون المعدل لقانون دعاوى الحكومة لسنة ١٩٦١) ويقرأ مع قانون دعاوى الحكومة رقم (٢٥) لسنة ١٩٥٨ الذي يعرف فيما يلي بالقانون الأصلي كقانون واحد ويعمل به تاريخ نفيه في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يستبدل نص الفقرة (ج) من المادة (٤) من القانون الأصلي بالنص التالي :

ج - لو وزير المالية أن يتتبع خطأ المستشار الحقوقي في وزارة المالية أو أي موظف من موظفي الصنف الأول فيها أو في الدائرة ذات العلاقة ليتولى أمر تقديم اللوائح والطلبات ويقوم بالدافعة والمرافعة عن الحكومة وتنفيذ الأحكام الصادرة لمصلحتها في كل دعوى تكون الحكومة أحد طرفيها بدلاً من النائب العام .

١٩٦١/٥/١٤

بمقتضى مرسوم

رئيس الوزراء
جهت التلوي

وزير المالية
هاشم الجبوري

وزير العدل
محمد علي الجبوري

صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (١٢٣١) تاريخ ١٩٦١/٦/٤ المتضمن عقد اتفاقية ثقافية بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية الصين الوطنية بشكلها التالي وتفويض سماحة وزير التربية والتعليم بالتوقيع عليها بالنيابة عن الحكومة .

اتفاقية ثقافية

بين جمهورية الصين والمملكة الأردنية الهاشمية

ان حكومة جمهورية الصين ، وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية بناء على رغبة كل منهما في توثيق روابط الصداقة وتمتين أواصر التفاهم والتضامن المشترك بين شعبيهما عن طريق التبادل والتعاون الثقافي .

قررنا عقد اتفاقية ثقافية وفقاً لمبادئ ميثاق هيئة الأمم المتحدة ودستور منظمة هيئة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، وعيننا مفوضيهما لهذه الغاية .

عن حكومة جمهورية الصين الوطنية

عن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

الذين بعد تبادل وثائق تفويضهما ووجداها صحيحة اتفقا على ما يلي :

المادة ١ - يسعى الطرفان المتعاقدان إلى بذل التسهيلات الممكنة لتحسين التبادل والتعاون الثقافي بين بلديهما .

المادة ٢ - يسعى كل من الفريقين المتعاقدين في بلده إلى تشجيع دراسة لغة الطرف المتعاقد الآخر وآدابه وتاريخه وفلسفته وعلمه وفنه ومظاهر نشاطه الثقافي الأخرى .

المادة ٣ - يسعى كل من الفريقين المتعاقدين على أساس التبادل بالمثل إلى انشاء زمالات و/ أو بعثات في معاهده الثقافية وذلك لتمكين مواطني الطرف المتعاقد الآخر من القاء المحاضرات أو الدراسات في الجامعات أو المعاهد الثقافية الأخرى .

المادة ٤ - يسعى الفريقان المتعاقدان إلى تسهيل إقامة أقسام خاصة في مكاتبه العامة تركز للمنشورات المتعلقة ببلد الطرف الآخر ويسعى لتزويد هذه المكاتب بصورة منتظمة بالنشرات العلمية والأدبية والفنية والنشرات الأخرى التي تصدر في بلد الطرف الآخر .

المادة ٥ - يسعى الفريقان المتعاقدان إلى تشجيع النشاطات الثقافية الآتية ودعمها :

١ - زيارات الملحقين من أحد الطرفين المتعاقدين لبلد الطرف الآخر .

٢ - تبادل المطبوعات .

٣ - تبادل الأفلام والبرامج الإذاعية .

٤ - تنظيم المعارض ، الحفلات الموسمية ، التمثيليات المسرحية التي يقيمها أحد الطرفين في بلد الطرف الآخر .

٥ - تنظيم المباريات الرياضية بين مواطنيهما .

٦ - أية نشاطات ثقافية أخرى التي قد تكون مؤدية إلى توثيق العلاقات الودية بين البلدين .

المادة ٦ - يسمى الفريقان المتعاقدان الى تسهيل الزيارات السياحية من بلد كل منهما للبلد الآخر .

المادة ٧ - لاحد الفريقين المتعاقدين عندما يبدو ذلك ضرورياً أن يوفد ممثلين له يفوضهم لبحث مسؤوليات التبادل والتعاون الثقافيين إلى بلد الطرف الآخر .

المادة ٨ - يبرم الطرفان المتعاقدان الاتفاقية الحالية وفقاً للاجراءات الدستورية في كل بلد من بلديهما . ويتم تبادل وثائق الأبرام في مدينته .

المادة ٩ - تبقى هذه الاتفاقية سارية المفعول لمدة عشر سنوات وما لم يشعر أي من الطرفين المتعاقدين الطرف الأخرى بنهاية هذه الاتفاقية قبل ستة أشهر من تاريخ انتهائها فانها تستمر سارية المفعول لمدة عشر سنين أخرى وتبقى اجراءات انتهائها خاضعة لنفس الطريقة .

المادة ١٠ - وضعت هذه الاتفاقية على نسختين في كل من اللغات الصينية والعربية والانكليزية ويعول على النص الانكليزي في حالة الاختلاف على التفسير .

وبناء على ذلك قام مفوضا الطرفين المتعاقدين بتوقيع هذه الاتفاقية ومهر اها بجانبيهما .

وضعت في	في يوم	من شهر	سنة	لجمهورية الصين الموافق لليوم
الموافق لليوم	من شهر	سنة الف وتسعمائة وواحد وستين ميلادية .		

عن حكومة جمهورية الصين الوطنية عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية

صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (١٢٨٩) بتاريخ ١٣/٦/١٩٦١ المتضمن الموافقة على الاتفاقية الثقافية المزمع عقدها بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة الباكستان بشكلا التالي وتفويض ساحة وزير التربية والتعليم بالتوقيع عليها بالنيابة عن الحكومة .

اتفاقية ثقافية

بين الباكستان والاردن

نظراً لشعورهما بالتقاليد الروحية والفكرية والفنية المشتركة بين الباكستان والاردن ولرغبتهما في توثيق وادامة العلاقات الثقافية والتعاون العلمي بين البلدين بقصد التوصل الى أقصى امكانية التفاهم بينهما عن طريق التعاون الودي المشترك في هذه الحقول .

قررتا عقد معاهدة ثقافية لهذا الغرض وقد عيّنا لهذا الغرض مندوبيهما :

عن حكومة الباكستان عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية

الذين بعد أن تبادلوا وثائق تفويضهما وجداهما صحيحة فقد اتفقا على ما يلي :

المادة الاولى

ترحب الحكومتان بإنشاء معاهد ثقافية في بلد كل منهما ، على أن تكون خاضعة لقوانين إنشاء مثل هذه المعاهد في ذلك البلد والسياسة العامة لتلك الحكومة .

(يقصد بالاصطلاح « معهد ثقافي » المراكز التربوية ، المكتبات ، المؤسسات العلمية التربوية ، ومؤسسات تشجيع الفن ، كالمعارض الفنية والمراكز والجمعيات الفنية ومكتبات الافلام) .

المادة الثانية

تقوم الحكومتان ، بالطرق الرسمية وغير الرسمية ، بتشجيع تبادل الاساتذة في الجامعات والمؤسسات التربوية الأخرى وتسهيلها بين بلديهما ، بشروط يتفق عليها بين الحكومتين .

المادة الثالثة

على كل من الحكومتين أن تمنح طلاب البلد الآخر التسهيلات للدخول في المعاهد التربوية لكل منهما طبقاً للقوانين السارية المفعول في بلديهما .

وستعبد الحكومتان النظر في قضية معادلة الدرجات والشهادات بين حين وآخر .

المادة الرابعة

ترغب كل من الحكومتين في منح بعثات علمية تمكن طلاب كل منهما من متابعة دراستهم في معاهد بلد كل من الحكومتين . وتكون هذه الدراسات في أي موضوع ، علمي ، فني وغير ذلك .

المادة الخامسة

تسمى الحكومتان الى التأكد بان الكتب المدرسية التي تدرس في معاهدها التربوية خالية من أية مادة يمكن أن تعطي فكرة خاطئة من الثقافة وطريقة الحياة في كل من بلديهما .

المادة السادسة

تستقبل كل حكومة بمقدار ما تسمح به مصادرها وشروط القبول فيها موظفي الحكومة الأخرى أو أي أشخاص آخرين تتدهم تلك الحكومة للتدرب في معاهدها العلمية والفنية والصناعية .

المادة السابعة

تسمى الحكومتان الى تحسين التبادل الثقافي والفكري بين بلديهما وذلك بان تنظم الهيئات الفكرية والثقافية والحفلات الموسيقية ، والمحاضرات ، والمعارض الفنية والعلمية وزيارات الطلاب وتشجيع التعاون بين الهيئات العلمية والفنية والأدبية والمنظمات الأخرى المنصرفة الى تحسين المعرفة ، وتبادل المطبوعات والمخطوطات والعينات الأثرية ، والموضوعات الفنية والأذاعات ، وعروض الافلام .

المادة الثامنة

تشجع كل من الحكومتين تبادل الزيارات ، بين الفرق الثقافية ، والرياضة والكشفية في بلديهما ، وتمتحنها كل التسهيلات الممكنة .

هكذا من أول

المادة التاسعة

تسعى كل من الحكومتين الى تشجيع دراسة اللغة القومية لكل بلد في البلد الآخر وذلك بنية جعل شعب كل من البلدين قادراً على الاستفادة الى أقصى حد ممكن من التراث الثقافي المشترك بينهما .

المادة العاشرة

تشجيع الحكومتان تكوين هيئات وجمعيات اجتماعية وثقافية مشتركة في بلديهما على أن تكون مثل تلك الهيئات والجمعيات خاضعة لقوانين وأنظمة البلد التي تنشأ فيه .

المادة الحادية عشرة

تسهيل كل من الحكومتين زيارات العلماء والادباء للمتاحف والمكتبات العامة في كل من بلديهما وذلك للحصول على أفلام أو صور فوتوغرافية للمخطوطات أو المواضيع الفنية بقدر الامكان .

المادة الثانية عشرة

وبنية تنفيذ شروط هذه الاتفاقية ، يمكن لكل من الحكومتين أن تعين لجنة خاصة . إذا كان ذلك ضرورياً ، تتألف في الباكستان ، من الوزير المسؤول عن الترية أو من يمثله ورئيس البعثة الدبلوماسية . وفي في الباكستان أو من يمثله ، وفي من يمثله ورئيس البعثة الدبلوماسية الباكستانية في أو من يمثله مسح مستشارين تعينهم الحكومة المختصة وذلك بقصد :

أ - مراقبة تنفيذ الاتفاقية في البلد المضي .

ب - تقديم المقترحات للحكومة المعنية في اسلوب تنفيذ الاتفاقية .

تقوم الحكومتان بالتشاور المشترك عندما يكون ذلك ضرورياً ، لتنسيق تطبيق الاتفاقية في كل من البلدين وطلب المقترحات والنصح من الوكالات المتماثلة معها ، لاتخاذ الخطوات الضرورية لتنفيذ هذه الاتفاقية بصورة أكثر فعالية .

المادة الثالثة عشرة

تبرم الاتفاقية الحالية طبقاً للاجراءات الدستورية المقررة لكل من الحكومتين وتصبح نافذة المفعول بعد ١٥ يوماً بعد تبادل وثائق الأبرام ، التي ستبدأ في

المادة الرابعة عشرة

تظل هذه الاتفاقية سارية المفعول الى أجل غير مسمى ، ما لم تقسح من قبل أي من الحكومتين وفي هذه الحالة تعتبر هذه الاتفاقية منتهية بعد ستة أشهر من اشعار احدي الحكومتين برغبتها في فسخها .

وإثباتاً لما سبق ، فقد وقع المفوضان الاتفاقية الحالية باللغتين الانكليزية والعربية وبعتبر النصان متساويين ومعتمدين ، وفي حالة الاختلاف يعول على النص الانكليزي .

وضعت في نسختين في	هذا اليوم	من سنة
١٩ ميلادية الموافق لليوم	من سنة	هجري
عن حكومة الباكستان	عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية	

صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم ١٢٦٧ تاريخ ١١/٦/١٩٦١ المتضمن عقد اتفاقية بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة جمهورية المانيا الاتحادية حول التعاون الفني في الشؤون الاقتصادية (مركز وقاية النباتات) بشكله التالي وتفويض معالي وزير الزراعة بتوقيعها بالنيابة عن الحكومة :

١١٥ - ٨٠٠ - ٩٣٣ / ٦١

مع عدة تغييرات اقترحت في اجتماع الدكتور شوخر ومعالي نصح الطاهر بتاريخ ١٩٦١/٥/١ .

ملحق ثاني لاتفاقية ١٩٦٠/٤/٢٩ المعقودة فيما بين حكومة جمهورية المانيا الاتحادية وحكومة المملكة الاردنية الهاشمية حول التعاون الفني في المضمار الاقتصادي .

ان حكومة جمهورية المانيا الاتحادية

وحكومة المملكة الاردنية الهاشمية

تنفيذاً للاتفاقية المؤرخة ٢٩ نيسان ١٩٦٠ المعقودة بين حكومة جمهورية المانيا الاتحادية وحكومة المملكة الاردنية الهاشمية حول التعاون الفني في المضمار الاقتصادي والبروتوكول الألماني - الاردني المعقود بنفس التاريخ اتفقنا على أن نقوموا معاً بتطوير وتوسيع دائرة النباتات في المملكة الاردنية الهاشمية على أسس حديثة وذلك بموجب الشروط التالية :

البند الاول

تقوم حكومة جمهورية المانيا الاتحادية وحكومة المملكة الاردنية الهاشمية بالاشتراك معاً بتطوير وتوسيع دائرة وقاية النباتات في الاردن .

البند الثاني

ستكون مهمة دائرة وقاية النباتات كالآتي :

أ - ايجاد أساس لمكافحة أمراض النباتات وآفاتنا .

ب - التعاون مع الاخصائيين الاردنيين في تدريب الزراعيين الاردنيين لتحسين أساليب مكافحة أمراض النباتات وآفاتنا وجعلهم ملهمين بأحدث أساليب المكافحة وذلك عن طريق دورات خاصة .

ج - القيام بتحضير الاجراءات اللازمة لمكافحة أمراض النباتات وآفاتنا وكذلك الاشراف على مثل هذه الاجراءات .

البند الثالث

١ - تقوم حكومة جمهورية المانيا الاتحادية على حسابها بتوفير الآتي :

أ - خبراء في وقاية النباتات لمدة سنتين تكون مهمتهما تقديم المشورة لتطوير وتوسيع دائرة وقاية النباتات الاردنية .

ب - التجهيزات المختبرية اللازمة ومعدات وقاية النباتات ... سيارات متوجات لأغراض عرض مشاهدات في وقاية النباتات وأدوات بصرية رئيسية وذلك دون مقابل يجري تسليمها في ميناء التفريغ .

٢ - يجري تسليم المواد التي توفرها حكومة جمهورية المانيا الاتحادية الى المملكة الاردنية في ميناء التفريغ وتصبح عندها ملكاً للحكومة الاخيرة شريطة أن تبقى هذه المواد تحت التصرف غير المحدود للخير الألماني للقيام بنشاطه المقرب عليه في هذا الملحق للاتفاقية .

هكذا من المأهول

البند الرابع

١ - تقوم حكومة المملكة الاردنية الهاشمية على حسابها بتوفير :

أ - الارض والبنائيات اللازمة بما في ذلك الملحقات وكذلك أية مواد لا يجري توفيرها من قبل حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية بموجب الفقرة (١) من البند (٣) أعلاه .

ب - نظير أردني إحصائي للتعاون مع الخبير الألماني بسلام اعباء هذا الخبير في المستقبل وكذلك موظفين أردنيين قنيين وإداريين ومساعدين .

٢ - تتحمل حكومة المملكة الاردنية الهاشمية :

أ - تكاليف كافة الاعمال الانشائية المتصلة بتنظيم المختبر .

ب - المصاريف السائرة لصيانة المختبر والإدارة العامة لدائرة وقاية النباتات .

ج - أية مصاريف سفريّة متصلة بالخبير الألماني داخل المملكة الاردنية الهاشمية أثناء أدائه واجباته ضمن هذا الملحق وكذلك تكاليف المحروقات والتوصيلات اللازمة للسيارات .

٣ - تساعد حكومة المملكة الاردنية الهاشمية الخبراء الألمان في تأمين السكن لهم ولعائلاتهم .

البند الخامس

ان نصوص الفقرة (١) من البند (٣) للاتفاقية المؤرخة ٢٩ / نيسان / ١٩٦٠ المعقودة بين حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية وحكومة المملكة الاردنية الهاشمية حول التعاون الفني في المضمار الاقتصادي يجري تطبيقها بمسند اجراء التغيرات الضرورية .

البند السادس

تمنح حكومة المملكة الاردنية الهاشمية الخبير الألماني الصلاحية التي يطلبها للقيام بنشاطه المترتب عليه ضمن هذا الملحق للاتفاقية وعلى وجه الخصوص فانه سيمنح حق التنقل الحز داخل البلاد وزيارة أية مناطق قد تكون هامة بالنسبة لادائه واجباته .

البند السابع

يسري مفعول هذا الملحق للاتفاقية في يوم التوقيع عليه .

حرر في عمان بتاريخ / /

على أربع نسخ أصلية اثنتين باللغتين الألمانية والانكليزية وتساوى النسخ الأربع من حيث صحتها .

عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية

عن حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية

بعد أن اطلع مجلس الوزراء على التواصي التي قدمها صاحبها المعالي وزير المالية ووزير الزراعة بشأن ربط دائرة الاصلاح الريفي والقروض والمنح بوزارة الزراعة ، قرر الموافقة عليها بشكلها التالي :

١ - فك ارتباط دائرة الاصلاح الريفي والقروض والمنح بمجلس الاعمار وربطها بوزارة الزراعة ويطلق على القسم اسم :

الارشاد الزراعي والريفي

٢ - يحدد عدد وظائف قسم الاصلاح الريفي بـ (٩٢) موظفاً .

٣ - يحدد عدد وظائف قسم القروض والمنح بـ (١٥) موظفاً .

٤ - يحدد عدد وظائف قسم الارشاد الزراعي ، غير الداخل في الميزانية العامة بـ (٥٠) موظفاً .

٥ - تتحمل ميزانية الدولة رواتب ونفقات الاصلاح الريفي والقروض والمنح اعتباراً من تاريخ ١٩٦١/٦/١ وتتحمل رواتب ونفقات موظفي الارشاد الزراعي من ١٩٦١/٤/١ .

٦ - تساهم بمئة عمل الاميركية بمبلغ (٣٧٧٨٤) ديناراً في نفقات الجهاز الموحد ويدفع الى الخزنة المالية مباشرة ويساهم مجلس الاعمار بمبلغ (٢٢٥٠٠) دينار ويدفع الى الخزنة المالية مباشرة .

٧ - يرصد في ملحق الميزانية العامة مبلغ (٦٩٠٠٠) دينار لتأدية رواتب ونفقات قسم الارشاد الزراعي والريفي الموحد .

٨ - التحفظات :

أ - يستمر الموظفون في استيفاء رواتبهم بالمعدل الحالي حتى غاية شهر حزيران سنة ١٩٦١ .

ب - اعتباراً من ١٩٦١/٧/١ تدفع الرواتب للموظفين بالمعدل الذي يتم الاتفاق عليه بين وزارة الزراعة وديوان الموظفين وذلك بعد دراسة ملفاتهم وكفاءاتهم العلمية والعملية . ويقدم التقرير قبل اليوم الاول من شهر تموز سنة ١٩٦١ .

ج - لا يعين أي موظف أو مستخدم مجدداً سواء كان التعيين على حساب الميزانية أو المساعدات الاقتصادية ولا يملأ أي شاغر ما لم تتحقق الحاجة الملحة وبموافقة دولة رئيس الوزراء .

د - يقوم ديوان الموظفين خلال السنة المالية بتحديد الدرجة المصنفة التي يستحقها كل منهم لادخالها في الميزانية العامة للسنة المالية القادمة كما ويقوم بتحديد رواتب غير المصنفين لادخالها في الميزانية العامة ويجب أن يقدم تقريره قبل اليوم الاول من شهر كانون الاول سنة ١٩٦١ .

١٩٦١/٦/٢١

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٦١/٦/٢١ الموافقة على القرار الذي وضعه صاحبها المعالي وزير المالية ووزير الاقتصاد الوطني بشكله التالي :

قرار

١ - عملاً بالصلاحية المخولة لنا بموجب المادة (١٠٤) من قانون الجمارك والمكوس الموقت لسنة ١٩٥٩ قررنا أن تنفي من الرسوم الجمركية المواد الغذائية التي تستوردها شركة هورايون السينمائية لاستهلاكها الخاص أثناء عملها في الاردن وذلك ضمن كمية لا تتجاوز قيمتها مبلغ (١٧٥٠٠) ، سبعة عشر ألف وخمسمائة دينار سيف العقبة ضمن الشروط والتحفظات التي تقررها وزارة المالية / الجمارك .

٢ - يعتبر هذا القرار ساري المفعول اعتباراً من تاريخ ١٩٦٠/١١/٢١ .

وزير الاقتصاد الوطني

وزير المالية

رفيق الحسني

هاشم الجبوسي

هكذا من المأهول

اتفاقية

بتاريخه ونتيجة اجراء المناقصة فقد تم الاتفاق بين وزير المالية المعرف فيما بعد بالحكومة وبين السيدين حسن الدريانة وجميل الذهبي المعرفين فيما بعد بالمتعهدين على تأمين حاجة دوائر الحكومة بما في ذلك الجيش العربي الأردني والأمن السلم ومكتب التموين ولجان الاسعاف ودائرة ميناء العقبة ومجلس الاعمار وسلطة المياه المركزية بسيارات الشحن اللازمة لنقل كل ما يرد للحكومة من لوازم ومواد غذائية بما في ذلك الحبوب على اختلاف أنواعها ومشتقاتها والمواشي كما هي معرفة في قانون خريبة المواشي بحسب الشروط التالية :

١ - تعتبر مراكز عمان - مادبا - الكرك - الطفيلة - معان - راس النقب - العقبة - اربد - جرش - عجلون - الرمثا - الفحيص - المفرق - السلط - اريحا - القدس - رام الله - نابلس - الزرقاء - جنين - طولكرم - بيت لحم - الخليل - الجفور - الجنف - جسر المجمع - ميناء بيروت - ميناء اللاذقية وجميع الأماكن الاخرى حيث يوجد للجيش العربي الأردني والأمن العام معسكرات ومصالح فيها ضمن حدود المملكة الأردنية الهاشمية مراكز ثابتة للمتعد .

٢ - مدة التعهد سنة كاملة تبدأ من ١٩٦١/٦/١ وتنتهي بنهاية ١٩٦٢/٥/٣١ وغير قابلة للتجديد .

٣ - تدفع الأجور على أساس الاسعار المتفق عليها والمدرجة في الجدول الملحق بهذا الاتفاق .

٤ - تحسب الاجور على أساس المسافة التي تقطعها السيارة في الذهاب لاية جهة في المملكة الأردنية الهاشمية أو خارجها وفي حالة عودتها غير محملة بلوازم حكومية فلا تؤدي لها اجور مقابل عودتها .

٥ - إذا طلبت السيارة من مركز خلاف المراكز المعينة في هذا التعهد وأرسلت غير محملة بلوازم حكومية تدفع لها نصف اجرة المسافة من المركز المطلوب منه الى المركز الذي طلبت إليه ويشترط أن يكون الطلب من أقرب مركز من مراكز التعهد على أن لا تؤدي لها أية اجور إذا عادت فارغة الى المركز المطلوب منه .

٦ - على المتعهد أن يؤمن حاجة الدوائر الحكومية المذكورة أعلاه بسيارات الشحن الجيدة الصالحة للعمل في أية جهة داخل المملكة الأردنية الهاشمية ومينائي بيروت واللاذقية خلال ساعتين من وقوع الطلب شفياً كان أو خطياً ولاي عدد من السيارات ومن أية حمولة تتطلبها المصلحة .

٧ - على المتعهد أن يعين في كل مركز من المراكز المعينة في المادة (١) من هذا الاتفاق وكيله عنه ليقوم مقامه في تأمين حاجة الدوائر الحكومية من سيارات الشحن خلال اسبوع واحد من تاريخ تبليغه الاحالة وان يقدم يميناً باسماء وكلاءه وعناوينهم وتعهداً خطياً من كل منهم بقبوله هذه الوكالة واستعداده لاجابة الطلب حسب نصوص هذه الاتفاقية . وفي حالة عدم تعيين هؤلاء الوكلاء وعجزه عن تقديم السيارات المطلوبة فيحق لرؤساء الدوائر (الذين يعتبر قولهم مصدقاً وبينة قاطعة) استئجار السيارات المطلوبة حسب الاجور الراضية وعندها يضمن المتعهد فرق الاجور . وكذلك في حالة اغلال التعهد بشروط هذا الاتفاق يحق لوزير المالية إلغاء الاتفاقية ومصادرة التأمين .

٨ - على المتعهد أن يتوضّع من الدائرة المختصة عن المواد المطلوب نقلها وعن وزنها لتقديم السيارات اللازمة ، وإذا طلب من المتعهد تقديم سيارة من حمولة معينة دون بيان نوع المادة والوزن المطلوب نقله وقدم سيارة من حمولة أكبر فيحاسب على التفاضل بحمولة السيارة المطلوبة فقط .

٩ - على المتعهد أن يسير سياراته على أقصر الطرق وفي الجهة التي يعينها له رئيس الدائرة أو من ينوب عنه في عمان والمراكز الاخرى . ولا يحق له الاعتراض على ذلك وفي حالة السير على الطريق الأطول يحاسب بالنسبة للمسافة القصيرة إلا إذا رأى رئيس الدائرة السير في طريق معينة .

١٠ - المتعهد مسؤول عن كل نقص أو ضرر قد يحدث في اللوازم التي تسلم إليه أو الى سائقي سياراته وعن المخالفات التي يرتكبها سائقو السيارات وتحسب قيمة النواقص والأجور التي تحدث لهذه اللوازم من مطالبات المتعهد أو تأمينه ولا يحق له الاعتراض على ذلك .

١١ - الحكومة غير ملزمة لتقديم حاجة سيارات المتعهد من الزيت والاطارات والوقود والقطع الاحتياطية في حالة تعذر حصوله عليها .

١٢ - إذا تأخر المتعهد أو قصر في تقديم العدد المطلوب من سيارات الشحن في الوقت المحدد له من الدوائر ذات العلاقة فلرئيس الدائرة (الذي يعتبر قوله بينة قاطعة) الخيار ، إما أن يأمر باستئجار حاجة دائرته من سيارات الشحن من أي شخص آخر وتضمن المتعهد فرق الاجور وأن يفرض الغرامة التي يراها مناسبة بالإضافة الى المثل والضرر الناتج عن هذا التأخير ويحسم ذلك من التأمين المقدم منه أو من استحقاقاته أو أية أموال أخرى تخص المتعهد أو أن يلجأ الى الأمرين معاً ويعتبر قول رئيس الدائرة فيما يتعلق بنص هذه المادة مصدقاً .

١٣ - لا يحق للمتعهد نقل التعهد من اسمه الى أي شخص آخر إلا بموافقة وزير المالية الخطية .

١٤ - تدفع الأجور داخل المملكة بالنسبة للمسافات التي تقطعها السيارات حسب جداول المسافات المنشورة في الملحق رقم (٢) للعدد (١٢٨٢) من الجريدة الرسمية أو أي تعديل يطرأ عليها ، وفي خارج المملكة تعتبر المسافات التي تقطعها السيارات حسب جداول المسافات المتفرقة بها في تلك البلدان ، وفي حالة استخدام السيارات ضمن مناطق لم تسجل مسافاتها تعتبر المسافة الفعلية التي تقطعها السيارة حسب شهادة الموظف المسؤول عن استخدامها ، وعندها يعتبر الموظف مسؤولاً عن أية زيادة فعلية في المسافات .

١٥ - يكون وزير المالية المسؤول عن تطبيق نصوص هذا الاتفاق فيما يتعلق بالسيارات التي تستخدمها الدوائر الحكومية المدنية والأمن العام ويكون القائد العام للقوات المسلحة فيما يتعلق بالسيارات التي تستخدمها القوات المسلحة .

١٦ - على المتعهد أن يقدم كفالة مالية معتبرة يبلغ « عشرة آلاف دينار » كتأمين لقيامه بتنفيذ أحكام هذه الاتفاقية بصورة مرضية ويعتبر التأمين المقدم ملكاً للخزينة وجزءاً من وارداتها في حالة تقصيره في القيام بالتزاماته بمقتضى أحكام هذا الاتفاق .

١٧ - تؤدي أجور السيارات التي تنقل أثاث موظفي الدوائر المذكورة بأعلاء واللوازم الحكومية الاخرى ذات الوزن الخفيف على أساس الوزن المطلوب والمصرح به للموظف وتدفع أجور السيارات المطلوبة لنقل لوازم معينة كالأصدة الخشبية والحديد وما يماثلها على أساس حمولة السيارة بحسب ترخيصها بصرف النظر عن الوزن .

١٨ - أ - تحسب أجور السيارات التي تستخدم على أساس المياومة إذا لم تتجاوز المسافة التي تقطعها في الذهاب للسفرة الواحدة خمسة عشر كيلو متراً ، وإذا تجاوزت هذه المسافة فتحسب الاجور حسب المسافة المقطوعة .

ب - تحدد ساعات العمل اليومي للسيارات التي تشتغل بالمياومة بثماني ساعات عمل .

هكذا من الله على

- ج - إذا نقصت ساعات العمل عن ثماني ساعات يحاسب المتعمد بعدد ساعات العمل بالنسبة للاجرة اليومية .
- د - إذا انتقضت مصلحة الدائرة المختصة بما في ذلك القوات المسلحة والأمن العام استبقاء السيارة تحت تصرفها سواء عملت أم لم تعمل فيعطى المتعمد اجوراً خاصة عن كل ساعة زائدة عن الثمان ساعات ثلاثمائة فلس عن كل ساعة بحيث لا تزيد الاجور عن أربع ساعات أخرى خلال الأربع والعشرين ساعة .
- ٢٩- مع مراعاة الفقرة (د) من المادة السابقة ، لا تدفع أجور عن ساعات الانتظار في جميع الحالات .
- ٣٠- إذا أخل المتعمد بالتزاماته بموجب شروط هذا العطاء فيحق لوزير المالية من تلقاء نفسه أو بناء على تنسيب قائد القوات المسلحة فسخ التعمد في أي وقت يشاء مع مصادرة التأمينات وفرض الغرامة التي يراها مناسبة علاوة على ما جاء في المادة (١٢) من هذا العطاء ويعتبر قول رئيس الدائرة مصداقاً فيما يتعلق بإحكام هذه المادة .
- ٣١- الحكومة غير مسؤولة عن أي عطل أو ضرر قد يقعان على سيارات المتعمد المستأجرة أو سيارات وكلائه في حالة استعمالها .
- ٣٢- لا يمكن للمتعمد نقل أثاث الموظفين أو اللوازم الحكومية مع لوازم اضافية أخرى في سيارة واحدة .
- ٣٣- لا يحق للمتعمد أن يطالب بأية خسارة تلحق به بسبب هذا التعمد .
- ٣٤- على المتعمد أن يتقيد بجميع الأنظمة والتعليمات التي تصدرها وزارة المالية وقيادة القوات المسلحة ومديرية الأمن العام لتطبيق مواد هذه الاتفاقية .
- ٣٥- لا يشمل هذا الاتفاق نقل اللوازم الحكومية من ميناء العقبة الى أية نقطة في الجنوب بما في ذلك قضاء مادبا وعمان .

عمان في ١٩٦١/٦/١

جدول الأجور ملحق الاتفاقية

فلس	دينار
٦٠٣	
٥٠٠	
٥٠٠	٤

قرّر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٦١/٦/١١ الموافقة على تعليمات استيفاء رسوم التلقيح الاصطناعي بشكائها التالي :

تعليمات استيفاء رسوم التلقيح الاصطناعي

- المادة الأولى : يعمل بهذه التعليمات من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .
- المادة الثانية : تستوفي وزارة الزراعة مبلغ (٥٠٠) فلس لقاء الخدمات التي تقدمها إلى مربي الإبقار وذلك مقابل تلقيحة كللة ناجحة على أن لا تزيد عدد التلقيحات عن ثلاث مرات متتالية لنفس البقرة ولا يسقط هذا الرسم في حالة عدم إخصاب البقرة .
- المادة الثالثة : تعتبر هذه الرسوم واردات للخزينة وتدفع النفقات اللازمة من الميزانية العامة .
- المادة الرابعة : يحق لوزير الزراعة تعديل الرسوم الواردة في هذه التعليمات بحسب مقتضيات الحاجة والمصلحة العامة .

محمد السيد للدينار ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى الفقرة (١) من المادة (٤٠) من قانون التبغ رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٢ .
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦١/٦/٢١ ،
أمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (٣٧) لسنة ١٩٦١

صادر بالاستناد الى الفقرة (١) من المادة (٤٠) من قانون التبغ رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٢

- المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام التبغ لسنة ١٩٦١) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- المادة ٢ - يعدل الرسم المنصوص عليه في الفقرة (أ) من المادة (٢) من النظام رقم ٣٢ لسنة ١٩٦١ كما يلي :
- أ - السجائر (٧٠٠) فلس عن كل كيلو غرام .

١٩٦١/٦/٢٢

أحمد بن طلال

وزير الخارجية موسى ناصر	وزير الداخلية فلاح المداحنة	قاضي القضاة وزير التربية والتعليم محمد الأمين الشنقيطي	رئيس الوزراء بهبجت التلهوني
وزير المواصلات والشؤون الاجتماعية ووزير الدفاع بالوكالة وصفي ميرزا	وزير الصحة جميل التوتوني	وزير المالية هاشم الجبوسي	
وزير الزراعة والانشاء والتعمير علي نصوح الطاهر	وزير الاقتصاد الوطني (٥٠٠)	وزير الاشغال العامة يعقوب معمر	وزير المدلية عبد علي الجمبري

أمر دفاع رقم (٢١) لسنة ١٩٦١

صادر بالاستناد الى المادة (١٤) من نظام الدفاع رقم ١ لسنة ١٩٣٩

- ١ - بالاستناد الى المادة (١٤) من نظام الدفاع رقم ١ لسنة ١٩٣٩ أمر بإلغاء أمر الدفاع رقم (١) لسنة ١٩٦١ الصادر بتاريخ ١٩٦١/١/١ والقاضي بمنع تصدير النخالة .
- ٢ - يعمل بهذا الامر اعتباراً من تاريخ ١٩٦١/٦/١٢ .

١٩٦١/٦/١١

رئيس الوزراء
بهبجت التلهوني

هكذا من آخر عمل